مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

الجر بالجوار بين النحاة والمفسرين(*)

إبراهيم قايد صالح الحباري
أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة إقليم سبأ، اليمن
habbari188@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 1/1/2026 تاريخ قبوله للنشر 27/1/2026
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الجر بالجوار بين النحاة والمفسرين

إبراهيم قايد صالح الحباري
أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة إقليم سبأ

الملخص

يتناول البحث آراء النحاة والمفسرين في الحمل على الجوار؛ محاولًا بيان موقف كلٍ منهما من الجر بالجوار، وذلك من خلال معرفة صلته باللغة والتفسير، والكيفية التي تعامل كل فريقٍ معه.

أظهر البحث أن الحمل على الجوار – وإن كان أصيلًا في الدرس الصوتي والصرفي – يتعارض مع ما يقتضيه التركيب والعلامة الإعرابية من معنى، وهو ما دفع بعض النحاة لرده بالكلية، أو وسمه بالشذوذ والاقتصار فيه على السماع، ومن قال بجوازه اشترط أمن اللبس وأن يكون في أنواع معينة من التوابع ونادرًا ما يتحقق وقوعه، ومن غلَّبهُ منهم على ما يحمله التركيب من معنى ودلالة، استند على أصالته في الصوت والصرف من غير مراعاةٍ لطبيعة التركيب ودلالته. أما المفسرون فأكثرهم ردُّوه، ولم يعتدوا به؛ لورود بيان معاني القرآن الكريم في مصادر التفسير الأخرى، أو بأوجه سائغة تقبلها اللغة متوافقة مع أصول التفسير وقواعده. وإمكانية وقوعه من غير تداخل في الدلالة أمرٌ نادر إن لم يكن مستبعدًا.

الكلمات المفتاحية: الجر بالجوار، المجاورة، النحاة، المفسرون.

The Genitive by Adjacent between Grammarians and Exegetes

Dr. Ebrahim Qaid Saleh Al-habbari
Assistant Professor of Morphology and Syntax, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, University of Saba Region, Yemen

Abstract

This study explores the views of grammarians and Qur'anic exegetes on al-jarr bil-jawār (the genitive by adjacent), aiming to clarify each one's attitude regarding this phenomenon. It examines its connection with both linguistics and exegesis, as well as the manner in which each group dealt with it. The study reveals that although the genitive by adjacent has its roots in phonological and morphological studies, it disagrees with the syntactic structure and the meanings implied by case endings. This has led some grammarians to reject it entirely or to regard it as irregular, restricting its use to cases attested by hearing (i.e., transmitted usage). Those who permitted it restricted that ambiguity must be avoided and that it occur only in certain types of syntactic dependents—though its occurrence in practice is very rare. Grammarians who favored it relied on its phonological and morphological basis, often without considering the syntactic and semantic implications. As for the exegetes, most of them rejected it and did not consider it valid, since the meanings of the Qur'an are already explained in other exegetical sources or through linguistically acceptable interpretations consistent with the principles and rules of exegesis. The possibility of its occurrence without semantic overlap is rare, if not entirely excluded.

Keywords: Genitive by Adjacent**,** adjacency, grammarians, exegetes**.**

مقدمة:

إن الخلاف في مسائل النحو وقضاياه أمر لا مناص منه، وأثر ذلك على اختلاف المفسرين ظاهرٌ بين؛ بوصف اللغة أحد مصادر التفسير وبيانه التي يرجع إليها المفسر؛ ولذا نجد آراء النحاة مبثوثة في ثنايا كتب التفسير بشكل ملحوظ. ومن تلك القضـــايا (الحمل على الجوار) التي تباينت فيه آراء النحاة وتداخلت، وامتد أثرها إلى التفســـير عند توجيه آيات القرآن الكريم، وقراءاته، وقلة شـــواهد الحمل على الجوار واحتمالها، كان الدعي لاختلاف النحاة وتباين آرائهم، ورد أغلب المفسرين له، ويتضح ذلك من عرض آرائهم، والوقوف على صلة الجوار باللغة والتفسير، والكيفية التي تعاملوا بها مع الجوار.

مشكلة البحث:

تتمثل مشـكلة البحث في تباين آراء النحاة من الحمل على الجوار، وردِّ أكثر المفسـرين له، وعدم الاعتداد به. ويمكن طرح ذلك في هذا التساؤل: لماذا تباينت آراء النحاة في الجر بالجوار، ولماذا ردَّهُ أكثرُ المفسرين ولم يعتدوا به؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. الوقوف على موقف النحاة والمفسرين من الحمل على الجوار.

٢. بيان صلة الجوار باللغة والتفسير، والكيفية التي تعامل بها النحاة والمفسرون معه.

٣. توضيح تباين آراء النحاة في الجر بالجوار، وردِّ أكثر المفسرين له.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في المشكلة التي يعالجها، وهي بيان موقف النحاة والمفسرين من الجر بالجوار، وذلك بمعرفة صلة الجوار باللغة والتفسير، والكيفية التي تعاملوا بها مع الجوار.

حدود البحث:

ظاهرة الجوار عند النحاة والمفسرين، وما ورد فيها من شواهد ظاهرها الحمل على الجوار.

منهج البحث:

المنهج الذي اعتمده البحث المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للدراسة.

الدراسات السابقة:

يُعد هذا البحث امتدادًا لدراسات سابقة تناولت الجر بالجوار كدراسة: الجوار في اللغة العربية حقيقته ودلالته، لقســـيم، محمد آخندزاده، (١٣٩٦هـ)، جامعة كابل. ودراســـة التأثير الصـــوتي في إقرار الخفض على الجوار، لعبدرومي، مظفر، (٢٠٢٣م)، مجلة جامعة واســـط. والجر على الجوار بين الرفض والقبول، النجفي، مرتضـــى الايرواني، (١٣٨٥هـ)، ونحوها من الدراسات التي تعرضت لأقوال النحاة والمفسرين في الحمل على الجوار، وبيان ما

ورد فيه من شواهد؛ لقبوله أو رده، ويأتي هذا البحث؛ لبيان موقف النحاة والمفسرين من الحمل على الجوار، وبيان صلة الجوار باللغة والتفسير، والكيفية التي تعاملوا بها معه؛ لإيضاح تباين آراء النحاة فيه، وردِّ أكثر المفسرين له.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وأربعة محاور، وخاتمة:

المحور الأول: مفهوم الجر بالجوار وضوابطه

المحور الثاني: الجر بالجوار عند النحاة

المحور الثالث: الجر بالجوار عند المفسرين

المحور الرابع: الفرق بين موقف النحاة والمفسرين من الجر بالجوار

المحور الأول: مفهوم الجر بالجوار وضوابطه

أولًا: مفهوم الجر بالجوار ملاحظة:

الجرُّ في اللغة: الجَذبُ، جرَّه يَجُرُّه جرًّا، وجَرَرت الحَبلَ وغيرَه أَجُرّه جرًّا. وانجَرَّ الشيْءُ: انجَذَبَ (ابن منظور،١٤١٤، ٤/ ١٢٥).

والجوار: من جاور يجاور، مُجاورة وجوارًا، فهو مجاوِر، والمفعول مجاوَر، تقول :جاوَرَهُ مُجاورة وجوارا، بكسر الجيم وضمها، والكسر أفصح، وتجاوَرُوا، واجتوروا بمعنى، ومعناه التلاصق والتقارب، وجَاوَرَهُ :سَاكَنَهُ، أي تلاصقوا في المسكن، فجاور بعضهم بعضا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَوِرَاتٌ﴾ (سورة الرعد: ٤)، (الزَّبيدي،١٠/ ٤٨٥)، (عمر، ١/ ٤١٩).

أما في الاصطلاح فمن تناوله من النحاة اكتفى بالتمثيل له عند ورود شاهد محتمِلٍ له، ولم يتناولوه بصفة مقصودة أو يحدوه بحد؛ لأنه جرٌ تابعٌ لمناسبة الاسم المجرورِ المجاورِ له، فيُحمل على اللفظ دون المعنى عدا ما أورده ابن اجني في بيان أنواعه والإشارة الضمنية إلى سببه تحت بابٍ عقدَهُ للجوار اللغوي بصفة عامة، قال فيه: "وذلك في كلامهم على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ والآخر تجاور الأحوال" (ابن جني، ٣/ ٢٢٢). ثم ذكر أن تجاور الألفاظ على ضربين: متصل وهو ما يُعنى بالكلمة، ومنفصل وهو ما يختص بالتركيب. ومِثلُ ذلك ما جاء عن ابن هشام في بابِ المسائل الكلية في اللغة العربية من " أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره" (ابن هشام، ١٩٨٥، ٨٩٤)، وعليه يمكننا القول أن المقصود بالجر بالجوار: هو جرّ الاسم الذي حقه الرفع أو النصب إتباعا له بالاسم المجرور؛ لمجاورته والقرب منه. والمثل الشائع عند النحاة، والذي يعد أصلًا في هذا الباب هو قول العرب: هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ، فكلمة (خربٍ) مجرورة بالكسرة الظاهرة على آخرها لمجاورتها لما جُرَّ بالمضاف وهو المضاف إليه (ضَب)، مع أن كلمة (خربٍ) ليست صفة للاسم المجرور (ضَب)؛ إذ لا يكون الضب خربًا، بل هي صفة للاسم المرفوع (جُحر)، فكان القياس فيها الرفع تبعا لما هي صفة له.

ثانيًا: ضوابط الحمل على اللفظ والجر بالجوار

أغلب من رأى الجر بالجوار، قال به وفق شروطٍ معينة: (النجفي،١٣٨٥، ٩)

الأول: أن يؤمن اللبس؛ لأنه حمل ما حقه الرفع أو النصب على الجر، فيُوقِع ذلك في اللبس.

الثاني: التوافق في العدد، والنوع، والتعريف والتنكير.

الثالث: أنه محصور في بعض التوابع، في النعت والتوكيد على اتفاق، وفي العطف على خلاف.

وفي ضوء هذه الضوابط يمكن جر الاسم عند من يرى ذلك حملا له على لفظ الاسم المجرور دون معناه؛ لمجاورته والقرب منه، وحركته حركة مناسبة لا حركة إعراب؛ لأنه تابع لمرفوع أو منصوب، فحقه الرفع أو النصب لا الجر، وفي ذلك يقول السمين الحلبي: "وإنما خُفض على الجوار، كقولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بجر (خَرِب) وكان مِنْ حَقِّه الرفعُ؛ لأنه صفة في المعنى للجحر لصحة اتصافه به، والضَّبُّ لا يوصف به، وإنما جَرُّه على الجوار، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط، وهو أن يُؤْمَنَ اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: قام غلام زيد العاقل، إذا جعلت (العاقل) نعتًا للغلام امتنع جَرُّه على الجوار؛ لأجل اللَّبْس"(السمين، ٤/ ٢١٠).

وفي اشتراط التوافق، يقول الخليل: "لا يقولون إلا هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعِدة الأوّل وكان مذكَّرًا مثلَه أو مؤنَّثًا" (سيبويه، ١٩٨٨، ١/٤٣٧). أي أن الجر بالجوار لا يكون إلا حال التوافق في العدد والنوع. ونحو: مررت برجلٍ كريم الخصالِ، لا يرى حمله على الجوار للاختلاف في التعريف والتنكير، لكن سيبويه أجاز ذلك مع اختلاف المتجاورين، إذا أُمِن اللبس، ولم يشكل المعنى. (سيبويه، ١٩٨٨، ١/٤٣٧)، (الفراهيدي،١٩٩٥، ١٩٥).

ومع حصر الحمل على الجوار في أنواع من التوابع، يظل الورود فيها قليلًا في النعت، ونادرًا في التوكيد، وعلى احتمال في العطف كما ذكره ابن هشام: "والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا كما مثلنا وفي التوكيد نادرًا ... ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور" (ابن هشام، ١٩٨٥، ٨٩٥).

المحور الثاني: الجر بالجوار عند النحاة

تعرض النحاة للجر بالجوار من وقت مبكر، فأول من تناوله بالدرس والتحليل الخليل بن أحمد، حيث عدَّه أحد وجوه الخفض عند تفسيرها في كتاب الجمل، فقال: " وهي تسعة خفض بعن وأخواتها، وخفض بالإضافة، وخفض بالجوار، ... وخفض بإضمار رُب" (الفراهيدي،١٩٩٥، ١٩٣)، فكان الخفض بالجوار ثالثها، ومثَّلَ لهُ بقوله: مررتُ برجلٍ عجوزٍ أمُّه، ومررت برجلٍ طالقٍ امرأتُه، معللا خفض عجوز، وهو ليس من نعت رجل؛ لمجاورته لرجل، فخُفِضَ على القربِ والجوارِ، ومِثلُ ذلك: مررتُ بامرأةٍ شيخٍ أبوها، خُفِض شيخٌ، وهو في واقع الأمر نعتُ الأب؛ لمجاورته لامرأة. (الفراهيدي،١٩٩٥، ١٩٤-١٩٥)، وعدَّ من الخفض على الجوار قول الشاعر (لم أقف له على نسبة، الجمل، ١٩٦):

أَطُوف بهَا لَا أرى غَيرهَا *** كَمَا طَاف بالبيعةِ الراهبِ

والشاهد فيه قوله: كما طاف بالبيعة الراهب؛ حيث جرَّ الراهب، بسبب مجاورته لاسم مجرور، وكان القياس أن يُرفع كونه فاعلًا للفعل طاف، واستدل له بقول العرب المشهور في هذا الباب، هَذَا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ، وعلل جرَّ خرب، وَهُوَ نعت الْجُحر؛ لقُرْبه من ضَب (الفراهيدي،١٩٩٥، ١٩٦). وجعل منهُ قول امرئ القيس: (ديوانه، ٢٥)

كان كبيرًا، في أفانين وَدْقِهِ *** كبيرُ أُناس في بجادٍ مُزَمَّلِ

فذكر أنَّ مزمَّلا خُفض وهو نعت كبير وهو في محل رفع، فخفضه على الجوار، قال ابن هشام: "وذلك أنَّ مزمَّلا صفة لكبير، فكان حقه الرفع ولكنه خُفضَ؛ لمجاورته للمخفوض". (ابن هشام، ١٩٨٥، ٦٦٩)

ويرى أن قول الله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾(البروج: ١٥)، وقوله تعالى :﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات: ٥٨). على قراءة من قرأ بجر (المجِيد، والمتِين) من هذا الباب، أي جرّ بالقرب والجوار. وفي قوله تعالى ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾(يوسف: ١٨)، ذكر أن كذبا خفض على الجوار، وتأويله كذبا على معنى وجاؤوا كذبا على قميصه بدمٍ (الفراهيدي،١٩٩٥، ١٩٦).

وقد مر بنا ما حكاه سيبويه من أن الخليل اشترط التطابق للحمل على الجوار، وأنهم لا يقولون إلا هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ، على الرفع؛ معللا ذلك بقوله: "إنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعِدة الأوّل وكان مذكَّرًا مثلَه أو مؤنَّثًا" (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٤٣٧). ومع هذا خالف شرط التوافق في التذكير والتأنيث في بعض ما أورده من شواهد. كما عزا إلى الخليل سبب الجر بالجوار في قولهم، هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بوقوع (خرب) موقع نعت (ضب)، وأن الاسمين نُزِّلا منزلة الاسم الواحد، فجعل ما هو نعت للأول معنى، نعتًا للثاني لفظًا. كما أنهم حملوا إتباع الجر هنا على إتباع الكسر الكسرَ في قولهم: بهم وبدارِهِم، وما أشبه ذلك (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٤٣٦).

أما سيبويه فيرى أن الجر بالجوار جارٍ على غير القياس، ومخالف لأكثر كلام العرب وأفصحه، فقال ما نصه: "وممّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام: هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ؛ لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه" (سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٤٣٦)؛ وعلل هذا الخروج في كلامهم بما عزاه إلى الخليل من سببٍ للحمل على اللفظ والجر بالمجاورة، ولم ير ما اشترطه من التوافق في النوع والعدد والتعريف والتنكير إذا أُمن اللبس واتضح المعنى مستدلا بقول رؤبة بن العجاج:

كأنّ نسْجَ العنكبوت المرْمَلِ ... على ذرى قلّامة المهدّل

فالنسج مذكر والعنكبوت مؤنث(سيبويه، ١٩٨٨، ١/ ٤٣٧).

وفي باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، كقوله: ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا، ذكر أن الوجه فيه الجرّ؛ لأنَّه إشراك بين الخبرين لفظا ولا ينقص ذلك المعنى؛ فيكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه، وأن قرب الجوار جعلهم يُجرون: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف الذي يصِحُّ معناه؟ (سيبويه،

١٩٨٨، ١/ ٦٧). أي أنه من باب أولى، ومع هذا يُفهم من كلامه –ضمنا– ضعف الحمل على اللفظ عند مخالفة المعنى وإن أُمن اللبس.

وكذلك الفراء ينسب إليه أبو حيان قصر الجر بالجوار على السماع فلا يقاس عليه (الأندلسي، ١٩٩٨، ٤/ ١٩١٣). وقد تعرض له في معاني القرآن عند قول الله تعالى: ﴿ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾(إِبرَاهِيم: ١٨) حيث عدَّ عاصفا نعتًا ليوم؛ لأن الريح تكون فيه كقولهم يوم بارد ويوم حار، أو أنه على تقدير فِي يوم عَاصِفِ الريحِ، فحذفت كلمة الريح؛ لأنَّه سبق ذكرها، أو أن يُجعل نعت للريح ونتبعه إعراب اليوم، وهو من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه، وأورد مجموعة من الشواهد على ذلك مشيرا إلى أن الأجود عدم الحمل على الجوار، وذكر أن مما يرويه النحاة الأوائل عن العرب قولهم: هَذَا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ. والوجه فيه الرفع، وأنَّ يَحيَى بن وثّاب قرأ ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾(الذاريات: ٥٨)، فخفض المتين وبه أَخَذَ الأعمش، والوجه في ذلك الرفع (الفراء، ٢/ ٧٣). وهو في هذا على خلاف جمهور الكوفيين الذين جعلوا من الجوار عاملًا للجزم في جواب الشرط.

ويرى ابن جني أن الجر بالجوار من الخطأ الذي يتناقله النحاة، حيث قال: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدءِ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. فهذا يتناوله آخرٌ عن أول، وتال عن ماض، على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وإنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه" (ابن جني، ١/ ١٩٢).

وعلل الجر في كثير من المواضع التي عدها النحاة أمثلة على الجر بالجوار، بأنه من حذف المضاف لا غير، حملا على مواضع كثيرة في القرآن، فقال: " وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل. وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خربٍ جحره فيجري (خَرِب) وصفًا على (ضَبّ)، وإن كان في الحقيقة للجحر" (ابن جني، ١/ ١٩٣).

وذكر أنَّه ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وأنَّه خرَّج قول امرئ القيس:(ديوانه، ٢٥)

كان كبيرًا، في أفانين وَدْقِهِ *** كبيرُ أُناس في بجادٍ مُزَمَّلِ

عليه، فلم يجعله من باب الغلط والحمل على الجوار؛ لأنه أراد مزمل فيه. وأن حذف المضاف شائع ومطرد، فحمله عليه أولى من حمله على الجر بالجوار الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به (ابن جني، ١/ ١٩٣).

ويتناول ابن الأنباري الجر بالجوار في سياق الاستدلال لرأي الكوفيين في مسألة عامل الجزم؛ ويذكر أنهم يرون أن جواب الشرط مجزوم على الجوار:"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه؛ فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما على الجوار، والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ والْمُشْرِكِينَ﴾ (البينة: ١)، وجه الدليل أنه قال (وَالْمُشْرِكِينَ) بالخفض على الجوار وإن كان معطوفًا على(الَّذِينَ) فهو مرفوع لأنه اسم يكن" (الأنباري،٢٠٠٣، ٢/ ٤٩٣).

وقد جعل من ذلك قراءة الجر (وأرجلكم) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(المائدة: ٦)، فالخفض فيها على الجوار، معللًا أنه لو كان معطوفًا على قوله (برؤوسكم) لكانت الأرجل ممسوحة لا مغسولة، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف إلا فيما لا يعتد بخلافه (الأنباري،٢٠٠٣، ٢/ ٤٩٣).

ومن الشواهد الشعرية التي أوردها في هذا الباب قوله لذي الرمة: (ديوانه،١٩٨٢، ٢/ ٩٩٥)

كأنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِهَا * * *قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأوتار مَحْلُوجِ

والشاهد فيه قوله: قطنا بمستحصد الأوتار محلوج؛ حيث خفض محلوج على الجوار وكان ينبغي أن يقول محلوجا؛ لكونه وصفا لقوله (قُطْنًا) ولكنه خفضه على الجوار. وبالجملة فإن أبا البركات الأنباري – وإن تناول الجر بالجوار ونظَّر له إلا أنه عنده من القليل الذي يحمل على السماع – لا يعتد به، وحمل ما ورد في هذا الباب من قولهم: هذا جُحر ضَبٍ خَرِبٍ، وما شابهه على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، فلا يقاس عليه (الأنباري،١٩٩٩، ٢٣٩).

وكذلك ابن الحاجب يرى أنه: "ليس بجيد، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب"(ابن الحاجب،١٩٨٩، ١/ ٢٨٠).

أما أبو البقاء العكبري فعلى خلافهما، ففي قراءة الجر (وأرجلكم) في آية الوضوء قال: "يقرأ بالجر وهو مشهور أيضا كشهرة النصب. وفيها وجهان: أحدهما أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر"(العكبري،١٩٧٩، ١/ ٢٠٩)، ومما قاله تأكيدًا للحمل على الجوار: "وقد جعل النحويون له بابا، ورتبوا عليه مسائل، ثم أصلوه بقولهم هذا جُحر ضَبٍّ خَرِبٍ، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حذاقهم؛ قياسًا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط" (العكبري،١٩٧٩، ١/ ٢٠٩). وفي اللباب نجده لا يرى قول الكوفيين بأن الجوار عامل جواب شرط (إن) بحجة مجيئ الإعراب على الجوار كثيرا، معللًا ذلك بقوله: " وأما الإعراب على الجوار، فلا يصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة"(العكبري،١٩٩٥، ٢/ ٥٢). وهو ما يجعل رأيه فيما يبدو مترددًا.

ويبين ابن مالك الحالة التي يحمل فيها اللفظ على الجوار مستبعدًا قول الكوفيين من أن عامل جواب الشرط الجوار، ورادّا له من عدة أوجه: أحدها أن الخفض على الجوار لا يكون واجبًا، والثاني أنه لا يكون إلا بعد مخفوض خفضًا ظاهرًا؛ لتحصل المشاكلة، والثالث أنه لا يكون إلا مع الاتصال، في حين جزم الجواب يكون واجبًا، وبعد جزم ظاهر وغير ظاهر، ومع الاتصال والانفصال. (ابن مالك،١٩٩٠، ٤/ ٧٩) وفي هذا البيان إيحاء بقلة الحمل على الجوار وأن وروده مقتصر على نمط معين، وأن حركته حركة مناسبة لا حركة إعراب. وهو ما يلحظه القارئ جليًا في عبارة الرضي: " وقد يُوصف المضاف إليه لفظًا، والنعت للمضاف، إذا لم يلبس، ويُقال له: الجر بالجوار؛

وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجعل ما هو نعت للأول معنى، نعتًا للثاني لفظا" (الاستراباذي، ١٩٧٥، ٢/ ٣٢٨).

وقد مرَّ بنا قول ابن هشام من أنه محصور في نوع من التوابع مع ورودٍ قليل له في النعت ونادرٍ في التوكيد، ونفى ذلك في عطف النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور. ولا يعارض هذا عدَّه للجوار ضمن مسائل اللغة الكلية؛ لأن أثر الجوار ظاهر جلي على المستوى الصوتي والصرفي بخلاف المستوى النحوي، وما أورده من شواهد يوضح ذلك، وتناولُ ابن هشام له كان من هذا القبيل، بوصفه ظاهرة لغوية عامة، ولا يلزم من ظهور أثره على الصوت والبنية تعدية ذلك إلى التركيب (ابن هشام، ١٩٨٥، ٨٩٤ – ٨٩٧).

ويورد السيوطي أقوال من سبقه من النحاة في هذا الباب تحت عنوان الجر بالمجاورة عارضًا أقوالهم بين مانع ومجيز ومصدرًا ذلك بقوله: "خَاتِمَة فِي سَبَب للجر ضَعِيف" (السيوطي، ٢/ ٥٣٥).

ويذكر عباس حسن أن الواجب التشدد في إغفال الجر بالمجاورة وعدم الأخذ به مطلقا؛ لقلة شواهده وبعضها خطأ أو مشكوك في صحتها، وذكر أن كثيرًا من الأئمة اتفقوا على أنه ضعيف أو ضعيف جدا؛ فيقتصر فيه على السماع، ولا يصح القياس عليه (حسن، ٢/ ٤٣٢).

في حين يرى تمام حسان أن نصوص اللغة قد تحمل الاعتماد على قرينة الحركة الإعرابية؛ لوضوح المعنى بغيرها معتمدة على قرينة أخرى معنوية أو لفظية، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، فاعتمدوا على قرينة الاسناد المعنوية، وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فعُلم الفاعل من المفعول. وكذلك قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، أغنت فيه قرينة التبعية المعنوية، عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية اللفظية، معللًا ذلك بداعي التناسب الموسيقي والجمالي بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، وأن النحاة وقعوا ضحايا اهتمامهم الزائد بالعلامة الإعرابية (عمر، ٢٠٠٦، ٢٣٤).

المحور الثالث: الجر بالجوار عند المفسرين

إن المتتبع لأقوال المفسرين في هذا الباب يجد ردًّا من أغلبهم للحمل على الجوار، وعدم قبوله، أو الاعتداد به، وإن أورده بعضهم ضمن آرائهم في التفسير، فعلى سبيل الإشارة إلى ما قيل في التفسير من أقوال، فهذا الإمام الطبري يكتفي بإشارة إلى رأي من يقول به من النحاة في موضع واحد من تفسيره، وذلك في قول الله تعالى: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾(إبرَاهِيم: ١٨) فبعدما أورد ما يحتمله جر (عاصف) من أقوال أشار إلى رأي من قد يحمله على الجوار بصيغة التضعيف: "وقيل: هو من نعت (الريح) خاصة، غير أنه لما جاء بعد (اليوم) أُتبع إعرابَهُ، وذلك أن العرب تتبع الخفضَ الخفضَ في النعوت، كما قال الشاعر: (ديوان ذي الرمة،١٩٨٢، ١/ ٢٩)

تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ ... مَلْسَاءَ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلا نَدَبُ

فخفض (غير) إتباعًا لإعراب (الوجه)، وإنما هي من نعت (السنَّة)، والمعنى: سُنَّةَ وَجْه غَيْرَ مُقْرفة، وكما قالوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ". (الطبري، ٢٠٠٠، ١٦/ ٥٥٤) ولم يتعرض له في موضع آخر، وفي ذلك من الدلالة على عدم الاعتداد به ما لا يخفى.

أما أبو جعفر النحاس، فيردّ ذلك جملة وتفصيلًا، وقوله في ذلك ظاهرٌ بيّن، إذ قال: "لا يجوز أن يُعرب الشيء على الجوار في كتاب الله، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: هذا جحر ضب خرب، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان...ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها" (النحاس، ١٤٠٩، ١/ ١٦).

ويورد القرطبي قول النحاس في هذا الباب كما هو من غير تعقيب، أي أنه لا يرى الجر بالجوار، ويؤيد ذلك ما نقله عن ابن عطية من تخطئةٍ لأبي عبيدة حين عدّ (قتال) من باب الجر على الجوار، وإيراده لرأي النحاس من أنه بدل من (الشهر) (القرطبي، ١٩٦٤، ٣/ ٤٤).

ويسير الرازي على نفس الطريقة، فيرى أنه من غير اللائق حمل كلام الله سبحانه على هذا الباب؛ فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (المائدة:٦) عدَّ قول من جعل القراءة بالكسر (وأرجلِكم) من باب العطف على الجوار باطلا من وجوه: الأول: أن الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يُتحمل لأجل الضرورة في الشعر، وكلام الله يجب تنزيهه عنه. وثانيها: أن الكسر إنما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس، كما في قوله: جحر ضب خرب، فإن من المعلوم بالضرورة أن (الخرب) لا يكون نعتًا لـ (الضب)، بل لـ (الجحر)، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل. وثالثها: أن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف، أما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب (الرازي، ١٤٢٠، ١١/ ٣٠٥).

وكلام الرازي يدل دلالة واضحة على أنه لا يعتد بهذا الباب في حمل كلام الله عليه، وإن كان يرى أن هذا الباب مجاله الضرورة الشعرية ونحوها.

أما أبو حيان فموقفه العام في تفسيره عدم الحمل على الجوار؛ فعند تفسير قول الله تعالى: ﴿ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين﴾ (البقرة:١٠٥)، وقوله تعالى: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين﴾ (البينة:١) لم يقبل قول أبي إسحاق الشيرازي: إن الأصل في الآيتين هو الرفع، أي: (ولا المشركون)، عطفًا على الذين كفروا، ورد على ما ذهب إليه أبو إسحاق بقوله: "وهذا حديث من قصر في العربية، وتطاول إلى الكلام فيها بغير معرفة، وعدل عن حمل اللفظ على معناه الصحيح وتركيبه الفصيح"(الأندلسي، ١٤٢٠، ١/ ٥٤٥).

كذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿قتال فيه﴾ (البقرة:٢١٧)، ذكر أن جمهور القراء قرؤوا قوله سبحانه: (قتال فيه) بالكسر على أنه بدل من (الشهر)، في حين ذهب أبو عبيدة إلى أنه من باب الخفض على الجوار، وقال ابن عطية: هذا خطأ. ثم عقب على تخطئة ابن عطية لأبي عبيدة بقوله: إن كان قصد بالخفض على الجوار الحمل على اللفظ، فهو كما قال ابن عطية أي: أنه خطأ؛ لأنه حمل على اللفظ دون المعنى. (الأندلسي، ١٤٢٠، ٢/ ٣٨٣) وموافقته لابن عطية في تخطئة أبي عبيدة، تعني عدم الاعتداد بالجر على الجوار.

ومثل هذا ما فعله مع الزمخشري حين قال: إن (الأيمن) في قوله عز وجل: ﴿وواعدناكم جانب الطور الأيمن﴾ (طه:٨٠) مجرور على الجوار. قال أبو حيان: "وهذا من الشذوذ والقلة، بحيث ينبغي أن لا تُخَرَّج القراءة

عليه، والصحيح أنه نعت لـ (الطور)؛ إما لما فيه من اليُمن، وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل"(الأندلسي، ١٤٢٠، ٧/ ٣٦٤).

وكذلك رده لقول أبي الفضل الرازي فيما ذهب إليه من أن (مستقر) في قوله عز وجل: ﴿كل أمر مستقر﴾ (القمر:٣) مرفوع في الأصل، لكنه جُرَّ للمجاورة. قال أبو حيان: "وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ"، (الأندلسي، ١٤٢٠، ١٠/ ٣٤) فقوله هذا دال على موقفه من القول بالجر بالمجاورة.

ومع هذا قد يشير إلى الحمل على الجوار ضمن ما تحتمله النصوص من آراء، من ذلك جر (رسوله) في قوله تعالى: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (التوبة:١) ذكر أنه خُرِّج على العطف على الجوار. وعند تفسير قوله تعالى: ﴿كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف﴾ (إبراهيم:١٨)، أشار إلى رأي من يحمله على الجوار بقوله: وقيل: إن (عاصف) من صفة الريح، إلا أنه لما جاء بعد (اليوم) أتبع إعرابه، أي: جُرَّ على الجوار. أورده هكذا بصيغة التضعيف، نفس إشارة الإمام الطبري إلى رأي من حمل ذلك على الجوار، ولا يخفى ما في هذا من دلالة.

ونجد الزركشي يستبعد حمل قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾ (المائدة:٦) على الجوار، فعند بيانه للأمور التي يجب أن يراعيها الناظر في كتاب الله ذكر منها: " تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة؛ فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش قال الزمخشري في كشافه القديم القرآن لا يعمل فيه إلا على ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلا في موضع أو موضعين. وبهذا يتبين غلط جماعة من الفقهاء والمعربين حين جعلوا من العطف على الجوار قوله تعالى: (وأرجلكم) في قراءة الجر وإنما ذلك ضرورة فلا يحمل عليه الفصيح" (الزركشي، ١٩٥٧، ١/ ٣٠٤).

وعلى منواله سار السيوطيُّ، وعدّ حمل قراءة جر (أرجلكم) على الجوار من القول الذي لا يعول عليه؛ لأن الجر على الجوار في نفسه ضعيف شاذ، لم يرد منه إلا أحرف يسيرة، والصواب أنه معطوف على (برؤوسكم) (السيوطي، ١٩٧٤، ٢/ ٣١٣).

المحور الرابع: الفرق بين موقف النحاة والمفسرين من الجر بالجوار

بعد الوقوف على أكثر أقوال النحاة والمفسرين يمكننا أن نخلص إلى موقف كل منهما، ونلحظ الفرق بصورة أكثر جلاء ووضوحا، وذلك بالتعرف على المسلك الذي سلكه كل فريقٍ في التعامل مع الجر بالجوار. فالنحاة يرون أن المجاورة ظاهرة لغوية لا يمكن تجاهلها بحال، لكن هل علاقتها بمستويات اللغة بالدرجة نفسها، أم أنها تختلف من مستوى إلى آخر؟ وإذا كانت متفاوتة فالاعتماد عليها قطعا سيكون متفاوتا.

أما المفسرون فينظرون إليها من باب صلة اللغة بالقرآن الكريم، كونها لسانه الذي بها أُنزل؛ وهي مصدر من مصادر تفسيره وبيانه، يعودون إليها عندما لا يُفهم المراد من النص القرآني بنص آخر من قرآن، أو سنة، أو قول مأثور عن صحابي أو تابعي، وحينها يأتي درو اللغة؛ لتكون أداة المفسر في التعامل مع النص القرآني؛ لمعرفة معناه ودلالته.

وبناء على ما سبق، فموقف كلٍ من الفريقين يفترق عن الآخر من جهتين: الأولى من جهة صلة المجاورة باللغة والتفسير، والأخرى في كيفية التعامل مع هذه الظاهرة والآلية المتبعة في ذلك؛ حتى صار الاختلاف والتفاوت بين آراء الفريق الواحد.

فمن أعملَ المجاورة من النحاة استند إلى كونها ظاهرة لغوية في الأصوات، بوصف طبيعة الصوت التأثير والتأثر بغيره عند التجاور والتضام، وهو الحال في جلّ المباحث الصرفية، فلا تكاد تخلو بنية صرفية من ذلك، لكنها في التراكيب أبعد منها في الأصوات والمفردات، بالإضافة إلى تعارضها مع ما تحمله العلامة الإعرابية من معنى ودلالة؛ ولهذا مَن وسَّع دائرة المجاورة؛ لتشمل التراكيب، ذهب إلى القول بالحمل على الجوار بشرط أمن اللبس، والحصر في أنواع معينة من التوابع؛ كل ذلك حتى لا تتداخل الدلالات ويلتبس المعنى. وقد مر بنا أن الشاهد الذي استندوا إليه وعدوه أصلًا في هذا الباب، القول المشهور عن العرب: هذا جُحرُ ضَبٍ خَرِبٍ، حيث جعلوا قرينة التبعية المعنوية مغنية عن العلامة الإعرابية، فحالت من الوقوع في اللبس، وأنه لا يمكن عقلًا أن يكون الخرب نعتًا للضب، وإتباع (خرب) بـ (ضب) في الإعراب، إتباعٌ على اللفظ بسبب المجاورة؛ للتناسب الصوتي بين اللفظين، أما المعنى فهو تابع لجحر الضب لا للضب.

وإذا كان الأمر كذلك فيمكننا القول إن موقف النحاة من الجر بالجوار على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: غلَّب الحمل على الجوار على دلالة التركيب وما تقتضيه العلامة الإعرابية، وهؤلاء قلة من المحدثين كتمام حسان، وقد سبقت الإشارة إلى قوله بأن اللغة قد تُهمِل دلالة الحركة الإعرابية؛ لوضوح المعنى بقرينة أخرى معنوية أو لفظية، لكن النحاة ظلوا حبيسي الاهتمام الزائد بالعلامة الإعرابية. ومن هذا القبيل دراسة: الجوار في اللغة العربية حقيقته ودلالته، لمحمد قسيم، سلط فيها الضوء على الجوار بوصفه ظاهرة لغوية، وأورد أقوال النحاة فيه، وذكر أن العلماء لم يختلفوا في الاعتماد عليه في المستويين الصوتي والصرفي، وأنه مع هذا الإجماع اختلف نحاة البصرة على اعتماده في المستوى النحوي (قسيم، ١٣٩٦، ملخص البحث). أي أنه يريد تعميم مبدأ الجوار على جميع مستويات اللغة، ومن ذلك دراسة: التأثير الصوتي في إقرار الخفض على الجوار، خلصت إلى أن الجر بالجوار علة صوتية؛ لميل اللغة بطبعها إلى السهولة واليسر؛ فتتأثر الألفاظ ببعضها بسبب المجاورة من غير علاقة لذلك بالمعنى (عبد رومي، ٢٠٢٣، ٩٧٥).

القسم الثاني: تجاهلَ الحمل على الجوار وغلَّب دلالة التركيب وما تقتضيه العلامة الإعرابية، كابن جني من النحاة المتقدمين، فقد صرح بشذوذه، وقال إنه من الخطأ الذي تناقله النحاة، فلا يصح القياس عليه، وما ورد أن ظاهره حملٌ على الجوار تأوله (ابن جني، ١/ ١٩٢). ومن المحدثين من رآه مظهرًا من مظاهر الخلل الذي يجب إبعاد اللغة عنه، فقال: "لو أنهم قطعوا القول بما زعموا أنه من قول العرب على الخطأ لانتهى هذا اللغط ...، وأن النحاة راحوا يتلمسون الشواهد التي تؤيد قولهم؛ ليفرضوا علينا ظاهرة مفتعلة، لم تجر على سنن كلام العرب" (السامرائي، ٢٠٠١، ١٧٦).

وبلهجة أخف قولًا، مَن قال بالاقتصار فيه على السماع، وعدم القياس عليه مشددًا على إغفاله وتركه بالكلية؛ لقلة شواهده وخطأ بعضها أو الشك في صحتها، وأن أكثر أئمة النحو على تضعيفه (حسن، ٢/ ٤٣٢).

القسم الثالث: التوسط في ذلك، فقالوا بالحمل على الجوار وفق ضوابط ومعايير نصوا عليها بين متوسع فيها ومضيق، فأتبعوا اللفظَ اللفظَ في الإعراب، وجعلوه تابعًا لما هو له في المعنى مع عدِّ ذلك خروجًا على القياس النحوي، ومراعاة لظاهرة التجاور اللغوي في الوقت نفسه، وهؤلاء هم جلُّ النحاة، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه، فالخليل اشترط التطابق بين المتجاورين في العدد والنوع والتعريف والتنكير، وسيبويه اكتفى بأمن اللبس؛ وكلاهما ومن قال برأيهما، رأوا جوازه ولكن في إطار محدود ووفق ما نصوا عليه من شروط؛ لضمان عدم التداخل في الدلالة والالتباس في المعنى، ومراعاةً لظاهرة الجوار في آن واحد.

أما المفسرون فينطلقون في ذلك من قواعد التفسير وأصوله، والذي تحل فيه اللغة المصدر الرابع من مصادر التفسير، فعندما لا يوجد تفسير للنص في مصادره الأولى ينتقلون إلى اللغة؛ لتكون هاديهم إلى معنى النص ودلالته، ففي قراءة الجر (وأرجلكم) في آية الوضوء، جاءت النصوص النبوية؛ لتفسر أن الأرجل حكمها الغسل لا المسح إلا إذا كان لابسا لخفيه، فحُمِلت قراءة الجر على حال لبس الخفين، وفي ذلك بيان قراءة الجر مع النصب لأحوال الطهارة بالغسل والمسح فشملت الأحوال كلها، وعندها تحمل قراءة النصب في بابها وقراءة الجر في بابها عطفًا على الرأس لا حملًا على الجوار بخلاف قراءة النصب، أو أن المسح في الأرجل داخل في عموم الغسل؛ لأن المسح خفيف الغسل، يقولون: تمسحت للصلاة في معنى توضأت. ويدل على ذلك ذكر التحديد (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح (الشافعي، ٢/ ٧١٩)، (الواحدي، ١٩٩٤، ٢/ ١٥٩). وفي قول الله تعالى: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (إبرَاهِيم: ١٨) أورد المفسرون أكثر من قول في عاصف، يمكن حمل الآية عليها، منها: أنه نعت ليوم؛ لأن الريح تكون فيه، كقولهم: يوم بارد ويوم حار، أو أنه على تقدير: في يوم عَاصِفِ الريحِ، فحذفت كلمة الريح؛ لأنَّه سبق ذكرها، أو أنه عائد على النّسب، أي: ذي عصوف، كلابن وتامر، وقراءة الحسن وابن أبي إسحاق: (في يومِ عاصفٍ) على الإضافة، فيكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: في يومِ ريحٍ عاصفٍ، ومع إيراد كل هذه الأوجه التي لها وجه سائغ في اللغة ويسندها الأثر لم يغفلوا الإشارة إلى احتمال حملها على الجوار، وعاصف نعت للريح، إلا أنهم استبعدوا هذا الوجه، وبينوا ضعفه ضمنًا بإيراده بصيغة التضعيف، وتصريحًا كقول صاحب اللباب في علوم الكتاب: وفي جعل هذا من باب الخفض على الجوار نظر؛ لتخالف (عاصف والريح) تعريفًا، وتنكيرًا، ومثله الألوسي، قال: لا يصح وصف الريح بعاصف لاختلافهما تعريفا وتنكيرا، ويشتد فساد الوصفية بقراءة نافع وأبي جعفر (الرياح) على الجمع. (الأندلسي، ١٤٢٠، ٦/ ٤٢٣)، (الحنبلي، ١٩٩٨، ١١/ ٣٦٤)، (الألوسي، ١٣/ ٢٠٤) وفي قراءة الجر لـ(رسوله) في سورة براءة حملها على الجوار لا يصح طالما والقراءة شاذة لم يصح سندها، فترد لهذا ولا حاجة لحملها على الجوار، كما أن كثيرا ممن قال بالحمل على الجوار لم يجوزه في العطف.

فالمفسر يفسر القرآن الكريم وفق قواعد التفسير، ويرى أن الحمل على الجوار لا يصح، طالما والمعنى يتضح من طريقة أخرى، وحينها لا عبرة في الحمل على الجوار سيما وفيه تعارض مع قواعد التفسير وحمل على أمر مظنون هو استثناء في واقع الأمر، وقد تكون معارضته للمعنى المقصود من النص ظاهرة. ومن هنا يمكننا تفسير رفض أكثر المفسرين الحمل على الجوار في آي الذكر الحكيم، كما أن احتمال إمكانية حاجة المفسر للغة في بيان ما ظاهره جر بالجوار يكاد يكون أمرًا منتفيًا؛ لورود بيانه في مصادر التفسير الأخرى، أو أن بيانه يحصل بأوجه سائغة تقبلها اللغة.

والذي يظهر أن القول بجواز الحمل على الجوار عند أمن اللبس وفي أنواع معينة من التوابع هو الراجح، ففيه مراعاة للمعنى والجوار في آن واحد، وإن كان حصوله في واقع الأمر بهذه الضوابط نادرا. والقول بتغليب الجوار على ما يقتضيه التركيب والعلامة الإعرابية من معنى، فيه تجاوز للمعنى وتقديم للمبنى على المعنى، الذي هو الغاية من وراء الكلام، وكذلك منعُ الحملِ على الجوار فيه تجاهلٌ لظاهرة لغوية، وإن كانت شواهدها قليلة ومحتملة، وحصولها في إطار محدود، وإمكان وقوعها من غير تداخل في الدلالة أمر نادر إن لم يكن مستبعدا، وهو الأمر الذي دفع أكثر المفسرين لرد الجر بالجوار ابتداء بناء على بعد إمكانية وقوعه، واتضاحُ معاني القرآن الكريم وبيانُها حاصلٌ بغيره.

خاتمة البحث:

توصل البحث إلى عدة النتائج أهمها:

١. تباينت آراء النحاة في الحمل على الجوار، وردَّه أكثر المفسرين، ولم يعتدوا به.

٢. أغلب من قال بالحمل على الجوار من النحاة اشترط أمن اللبس وأن يُحصر في أنواع من التوابع.

٣. القول بجواز الحمل على الجوار عند أمن اللبس وحصره بأنواع من التوابع، فيه مراعاة للمعنى والجوار في آن واحد، وإن كان حصوله في واقع الأمر بهذه الشروط نادرا.

٤. وسَّع بعض النحاة دائرة الجوار؛ ليشمل التركيب استنادًا على أصالته في الصوت والصرف من غير مراعاةٍ لطبيعة التركيب ودلالته.

٥. تغليب الحمل على الجوار على ما يقتضيه التركيب والعلامة الإعرابية من معنى، فيه تجاوز للمعنى وتقديم للمبنى عليه، مع أنَّ المعنى هو الغاية من وراء الكلام.

٦. منعُ الحملِ على الجوار فيه تجاهلٌ لظاهرة لغوية، وإن كانت شواهدها قليلة ومحتملة، وإمكانية حصولها من غير تداخل في المعنى أمر نادر إن لم يكن مستبعدا.

٧. ضوابط الحمل على الجوار، وقلة شواهده واحتمالها لأوجه أخرى في بيان معاني القرآن الكريم بالإضافة إلى مصادر التفسير الأخرى، دفعت أكثر المفسرين لرده ابتداء، وعدم الاعتداد به.

٨. حاجة المفسر للغة في بيان ما ظاهره جر بالجوار في القرآن الكريم يكاد يكون أمرًا منتفيًا؛ لورود بيانه في مصادر التفسير الأخرى، أو يحصل بيانه بأوجه سائغة تقبلها اللغة.

٩. كثير من الشواهد التي يُستدل بها على الجر بالجوار يمكن حملها على وجوه أخرى غير الجوار.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م)، **الأمالي**، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار: الأردن، دار الجيل: بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (المتوفى: ٦٧٢هـ)، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، ط١، هجر للطباعة والنشر.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، (١٤١٤ هـ)، **لسان العرب**، ط٣، دار صادر: بيروت.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ)، (١٩٨٥م)، **مغني اللبيب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر: دمشق.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (١٣٩٥- ١٩٧٥م)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن، جامعة قار يونس، ليبيا.

الألوسي، محمود أبو الفضل، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات (المتوفى: ٥٧٧هـ)، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، **أسرار العربية**، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات (المتوفى: ٥٧٧هـ)، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ط١، المكتبة العصرية.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، (١٤١٨هـ -١٩٩٨م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ)، (١٤٢٠هـ)، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر: بيروت.

الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم (المتوفى: ٢٣١هـ)، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، **ديوان ذي الرمة**، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط١، مؤسسة الإيمان جدة.

حجر، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر، **الديوان**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف.

حسن، عباس (المتوفى:١٣٩٨هـ)، **النحو الوافي**، ط١٥، دار المعارف.

الحنبلي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، (١٤١٩هـ -١٩٩٨م)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (المتوفى: ٦٠٦هـ)، (١٤٢٠هـ)، **تفسير الرازي**، ط٣، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

الزَّبيدي، المرتضى محمّد بن عبد الرزّاق (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (المتوفى: ٧٩٤هـ)، (١٣٧٦هـ -١٩٥٧م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية.

السامرائي، إبراهيم، (٢٠٠١م)، **أشتات في اللغة والأدب**، ط١، دار الكتب والوثائق القومية: بغداد.

السمين، شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي أبو العباس (المتوفى: ٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم: دمشق.

سيبويه، عمرو بن عثمان أبو بشر (المتوفى: ١٨٠هـ)، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي: القاهرة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ)، (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية: مصر.

الشافعي، أبو عبد الله٦+ محمد بن إدريس بن العباس بن شافع (المتوفى: ٢٠٤هـ)، **تفسير الشافعي**، جمع وتحقيق ودراسة: أحمد بن مصطفى الفرَّان، ط١، دار التدمرية: المملكة العربية السعودية.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر (المتوفى: ٣١٠هـ)، (١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠م)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة.

عبدرومي، مظفر، (٢٠٢٣م)، **التأثير الصوتي في إقرار الخفض على الجوار**، مجلة جامعة واسط، كلية الآداب، ١(٥٠).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٥٣٨ - ٦١٦ هـ)، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، **إملاء ما من به الرحمن**، ط١، الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (المتوفى: ٦١٦هـ)، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م)، **اللباب في علل البناء**

والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر: دمشق.

عمر، أحمد مختار عبد الحميد (المتوفى: ١٤٢٤هـ)، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط١، عالم الكتب.

عمر، تمام حسان، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط٥، عالم الكتب.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (المتوفى: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، ط١، دار المصرية: مصر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو البصري، أبو عبد الرحمن (المتوفى: ١٧٠هـ)، (١٤١٦هـ ١٩٩٥م)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٥.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (المتوفى: ٦٧١هـ)، (١٣٨٤هـ -١٩٦٤م)، **تفسير القرطبي**، ط٢، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة.

قسيم، محمد آخندزاده، (١٣٩٦ه)، **الجوار في اللغة العربية حقيقته ودلالته**، جامعة كابل.

النجفي، مرتضى الايروني، (١٣٨٥ه)، **الجر على الجوار بين الرفض والقبول**، مجلة الجمعية الإيرانية للغة العربية وآدابها – عدد الخريف والشتاء، ش، ٢٠- ١.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، (١٤٠٩)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (المتوفى: ٤٦٨هـ)، (١٤١٥هـ -١٩٩٤م)، **التفسير الوسيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.